استئناف التصدير عبر الأنبوب التركي بعد إصلاحه

النفط تعتزم توقيع اتفاقية للحقول المشتركة مع إيران والكويت

□ بغداد / متابعة المدى

تعتزم وزارة النفط توقيع اتفاقيات مع حكومتي إيران والكويت لاستثمار الحقول النفطية المشتركة، فيما أعلنت الوزارة عن إصلاح تركيا الأضرار التي لحقت بالأنبوب الناقل من حقول كركوك إلى ميناء جيهان التركي .

وقال المتحدث باسم وزارة النفط عاصم جهاد لـ"شفق نيوز" إن "وزارة النفط وصلت الى المراحل النهائية من المفاوضات لأجل توقيع اتفاقيات مع ايران والكويت بخصوص الحقول النفطية المشتركة وبالتعاون مع وزارة الخارجية".

واوضح ان "كل بلد من البلدان المجاورة له حق السيادة في استثمار حقوله النفطية داخل اراضيه، ولكن من مصلحته البلدان ان تعمل بشكل مشترك فيما يخص الحقول المشتركة.

واضاف جهاد : إن المسح الجيولوجي عبر الاقمار الصناعية يوضح وضعية الحقول النفطية المشتركة وعلى اساسها يتم تحديد حصة كل طرف من الاطراف".

ويضم العراق ٢٤ حقلاً نفطياً مشتركاً مع إيران والكويت وسوريا، من بينها ١٥ حقلاً منتجاً والأخرى غير مستغلة، وأبرز تلك الحقول سفوان والرميلة والزبير مع الكويت، ومجنون وأبو غرب وبزركان والفكة ونفط خانة مع إيران.

وبين جهاد أن "وزارة النفط ستعمل بالتنسيق مع الجهات المعنية في ايران والكويت للتعاقد مع شركات اجنبية لاستثمار الحقول المشتركة".

وكانت وكالة "فارس" الإيرانية نقلت عن المدير التنفيذي لشركة النفط الوطنية الايرانية أحمد قلعة باني قوله، إن "حجم إنتاج النفط الخام في إيران يصل حالياً إلى أربعة ملايين برميل يومياً ، فيما ينص البرنامج الخماسي الخامس لتطوير قطاع النفط على إنتاج خمسة ملايين برميل في اليوم".

الى ذلك أعلنت وزارة النفط عن إصلاح تركيا الأضرار التي لحقت بالأنبوب الناقل من حقول كركوك إلى ميناء جيهان التركي بعد تعرضه لثلاث هجمات متزامنة، مؤكدة استئناف صادرات النفط من خلال الأنبوب عبر مساره الرئيسي بعد توقف دام لأسبوع، فيما أشارت إلى أن معدل التصدير يبلغ ما بين ٤٠٠ إلى ٤٥٠ ألف برميل في اليوم.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة عاصم جهاد لـ"السومرية نيوز" إن الطواقم الفنية التركية أنهت عمليات إصلاح الضرر الذي لحق بالأنبوب النفطي الناقل من حقول كركوك إلى ميناء جيهان التركي جراء تعرضه لثلاث هجمات متزامنة"، مبيناً أن "ضخ النفط من حقول كركوك إلى تركيا استؤنف، عصر امس، عبر مسار الأنبوب الرئيسي بعد إصلاح الأضرار".

وكان مصدر في شركة نفط الشمال قد أكد، في الخامس من نيسان الحالي، استئناف صادرات النفط العراقي من حقول كركوك إلى ميناء جيهان التركي بعد توقفه لساعات عدة عقب تعرض الأنبوب الناقل إلى ثلاثة هجمات متزامنة، مبيناً أنه تم تحويل الضخ إلى مسار آخر.

وأضاف جهاد أن "معدل التصدير يتراوح الآن ما بين ٤٠٠ إلى ٤٥٠ ألف برميل يومياً"، لافتاً إلى "استقرار تخزين النفط في محطات الضخ".

وكان ضخ النفط عبر الأنبوب الواصل بين حقول كركوك وميناء جيهان التركي قد توقف، الخميس الماضي، ٥ نيسان ٢٠١٢، لساعات إثر تعرضه لثلاثة تفجيرات داخل الاراضي التركية.

ويتعرض الأنبوب الرئيسي الناقل للنفط من الحقول الشمالية إلى تركيا إلى عمليات تفجير وتخريب كان آخرها، في ٥ شباط ٢٠١٢، حيث توقفت صادرات النفط بسبب تفجير استهدف خط أنابيب النفط المار بين مثلث مناطق قرية ألفان وقرية بارمان وقرية شورة التابعة لقضاء سافور بولاية ماردين التركية، وتبناه فيما بعد حزب العمال الكردستاني.

وتدير شركة نفط الشمال حقول النفط في المحافظات التي تقع شمال العراق، وتقوم بتصدير النفط الخام عبر خط أنابيب كركوك – جيهان في تركيا، بما يصل إلى ٦٠٠ ألف برميل يومياً، لكن عمليات الضخ عبر الخط المذكور تتفاوت بين الحين والآخر، بسبب الهجمات التي يشنها المسلحون خصوصاً في الجانب العراقي.

ويعتبر الأنبوب العراقي التركي الناقل للنفط الذي يبدأ من مدينة كركوك العراقية، ٢٥٠ كم شمال العاصمة بغداد، مروراً بالأراضي التركية وصولاً إلى ميناء جيهان هناك، من أهم الخطوط الناقلة للنفط الخام، وقد بدأ العمل بهذا الخط الذي يبلغ قطره ٤٠ عقدة عام ١٩٧٣، وتم توسيع المنظومة مرتين في عام ١٩٨٣ وفي عام ١٩٨٧، واكتملت طاقته النهائية البالغة ١,٧٥ مليون برميل يومياً، ويبلغ طول الخط ١٠٤٨ كم.

يذكر أن وزارة النفط وقعت في أيلول عام ٢٠٠٩، اتفاقية مع الجانب التركي لتجديد الاتفاقية الخاصة بشأن تصدير النفط عبر الأنبوب الرئيس لمدة ١٥ عاماً، والتي حددت بدولار وسنتات عدة للبرميل الواحد المصدر، في حين ينخفض إلى أقل من دولار عندما يتم تصدير أكثر من مليون برميل يومياً.

مصادر برلمانية : البنك المركزي هيئة مستقلة ولا يمكن ارتباطه بمجلس الوزراء

□ بغداد / متابعة المدى

قال عضو اللجنة الاقتصادية النيابية النائب عبد العباس الشياع إن الدستور العراقي منح البنك المركزي استقلالية كاملة ولا يحق لأحد التدخل في شؤونه، مشيراً الى ان الدستور أعطى حق التنسيق بين الحكومة والبنك المركزي وليس السيطرة الحكومية الكاملة عليه.

وقال الشياع (للوكالة الاخبارية للانباء) : إن البنك المركزي يعد هيئة مستقلة مالياً وإدارياً ولا يمكن لاية جهة ان تضعه تحت سيطرتها بحسب ما نص عليه قانون البنك المركزي رقم (٦٦) لسنة (٢٠٠٤)، بينما المادة (٢٤) من قانون رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) اجاز للبنك المركزي والحكومة التنسيق في شأن السياسة النقدية فيما بينهم، وايضا منح مجلس الوزراء الحق باستدعاء محافظ البنك المركزي او أي عضو من البنك لغرض النقاش في امور السياسة النقدية للبلد بشرط ان لا تتدخل الحكومة الاتحادية بمضمون عمل البنك المركزي.

وأضاف: اذا كان رأي الحكومة التنسيق مع البنك المركزي للتشاور حول اوضاع السياسة النقدية في البلاد فهذا الامر جيد ويدعو اليه الدستور العراقي، لكن اذا كان رأيها التبعية وفرض السيطرة الكاملة عليه فهذا مرفوض من الجميع لانه يتعارض مع الدستور العراقي.

هذا وقد طالب مجلس رئاسة الوزراء بارتباط البنك المركزي تحت سيطرته من خلال تمشية اموره المالية والنقدية واوضح "لقد اتخذنا عدة اجراءات منها في غضون ذلك اتهم البنك المركزي المضاربين في سوق العملة بمحاولات الاثراء غير المشروع من خلال استغلال الازمات التي تعيشها بعض الدول المجاورة وتهريب العملة الصعبة اليها التي تضر بقيمة الدينار العراقي، مؤكداً ان قيمة الأخير قوية لامتلاكه احتياطيا ضخما من الدولار الامريكي.

وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح لـ"شفق نيوز" ان "من اسباب صعود العملة الاجنبية في الآونة الخيرة هو وجود البعض من المضاربين الذين استغلوا الازمات في ايران وسوريا وقاموا بتهريب العملة الصعبة اليها".

ان كل من يطلب العملة الصعبة ويعمل في القطاع الخاص يقدم كشفاً ضريبياً سنوياً يبين نشاطه الاقتصادي، وكذلك قررنا ان نزود الصرافين الصغار بالعملة الاجنبية كل ١٥ يوماً ليتسنى للمسافرين شراء العملة الاجنبية وبمقادير معلومة".

يشار الى ان مبيعات البنك المركزي العراقي في مزاده لبيع العملة الاجنبية، الاربعاء الماضي، ارتفعت بشكل كبير مسجلة مبلغ ١٥١ مليون دولار، مقابل ١١٧ مليونا الجلسة السابقة، بسعر صرف اساس ١١٦٦ دينار مقابل كل دولار. وأوضحت النشرة التي صدرت عن البنك المركزي، وتلقت "شفق نيوز" نسخة منها، أن الحجم الكلي للطلب على الدولار بلغ ١٥١ مليونا و٩٧ الف دولار، غطاها البنك المركزي بسعر صرف اساس بلغ ١١٦٦ دينارا مقابل كل دولار.

واكد صالح "عدم وجود مخاوف من تراجع الدينار امام العملة الاجنبية، وذلك لوجود احتياطي ضخم من الدولار الامريكي في البنك المركزي العراقي".

ويعقد البنك المركزي العراقي خمس جلسات مزاد أسبوعية بدءا من يوم الاحد الى يوم الخميس لبيع وشراء العملات الأجنبية، ويتقاضى عمولة عن البيع النقدي مقدارها ١٣ دينارا لكل دولار، فيما يتقاضى عمولة قدرها ١٣ دينارا لكل دولار عن البيع للحوالات خارج البلد.

النقل : ٤٠ طائرة أميركية نوع بوينغ نهاية العام

□ بغداد / متابعة المدى

أعلنت وزارة النقل أنها ستستلم نهاية العام الحالي ٤٠ طائرة ركاب أميركية من نوع بوينغ. وقال مستشار الوزارة كريم النوري لـ"السومرية نيوز" إن الوزارة تعمل على تطوير أسطول النقل العراقي الجوي خاصة بعد حل أزمة الخطوط الجوية مع الكويت"، مبينا أن "العراق سيتسلم في شهر كانون الأول من العام الحالي ٤٠ طائرة ركاب أميركية من نوع بوينغ". وأضاف النوري أن "عملية الاستلام ستكون في أيام متتالية"، مشيرا إلى أن "الوزارة استلمت ست طائرات ركاب من نوع اس ار جي الكندية من أصل ١٠ تم التعاقد عليها خلال الفترة الماضية".

وأكد النوري أن "الطائرات الأربع الأخرى ستصل إلى البلاد خلال الأشهر القريبة المقبلة". وكان العراق قد وقع، في الخامس من أيار عام ٢٠٠٨، في العاصمة بغداد عقدين الاول مع شركة بوينغ الاميركية لشراء ٤٠ طائرة، والثاني مع شركة بومباردو الكندية، لشراء عشر طائرات، فيما بينت وزارة المالية أن القيمة الإجمالية للعقدين بلغت خمسة مليارات دولار.

إلا أن الخطوط الجوية الكويتية قدمت شكوى للمحكمة الكندية العليا طلبت فيها وقف عملية توريد الطائرات إلى العراق بعد توقيع الحكومة العراقية عقدا مع شركة بومباردو الكندية للطائرات، لشراء ١٠ طائرات ركاب، بقيمة إجمالية تصل إلى ٤٠٠ مليون دولار أمريكي بسبب خلافات بين الحكومتين العراقية والكويتية.

واحتجزت السلطات البريطانية، في (٢٥ نيسان ٢٠١٠)، طائرة عراقية قادمة من بغداد إلى لندن بعد توقف للرحلات بين البلدين دام ٢٠ سنة، وكان على متن الطائرة ٣٠ مسافراً من العراقيين والأجانب، بينهم وزير النقل السابق عامر عبد الجبار ومدير الخطوط الجوية العراقية كفاح حسن وتم احتجاز الأخير من قبل السلطات القضائية البريطانية، بسبب دعوى كويتية بشأن الأضرار التي تعرضت لها طائراتها جراء الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، مطالبة بدفع مليار و ٢٠٠ مليون دولار لصالح الخطوط الجوية الكويتية.

لكن العلاقات العراقية الكويتية شهدت في الآونة الأخيرة تقدماً فيما يتعلق بحل بعض المشاكل العالقة، إذ اتفق الطرفان خلال زيارة رئيس الحكومة نوري المالكي الأخيرة للكويت في الرابع عشر من شهر آذار الماضي، على إنهاء قضية التعويضات المتعلقة بشركة الخطوط الجوية الكويتية وصيانة العلامات الحدودية، كما تم الاتفاق على أسس وأطر مشتركة لحل جميع الملفات، ضمن جداول زمنية قصيرة، فيما اعتبر وزير الخارجية هوشيار زيباري الذي رافق المالكي في زيارته أن ما تم الاتفاق عليه يعد تقدما كبيرا فيما يتعلق بخروج العراق من الفصل السابع.

وعلى إثر ذلك أعلنت دولة الكويت، في الثالث من نيسان الحالي، عزمها إعادة افتتاح خط للطيران مع بغداد خلال الأيام المقبلة لأول مرة منذ أكثر من ٢١ سنة، فيما اعتبرت ذلك الإجراء تتويجاً للجهود المتبادلة بين البلدين من أجل تعزيز العلاقات.

سكان كربلاء يبحثون عن بدائل لانقطاع الكهرباء مع حلول الصيف

□ كربلاء / متابعة المدى

يحاولُ المواطن أحمد عقيل جاهداً إصلاح مولدة الكهرباء المنزلية خاصته، مع حلول فصل الصيف الحار في البلد والانقطاع المستمر للتيار الكهربائي الوطني، إلا أنه لم يفلح بذلك مع ارتفاع أجور صيانتها وعطلها المستمر حتى قرر شراء واحدة أخرى وإلا فإنه سيقضي مع عائلته جحيم الصيف المقبل. وشهدت أسواق ومحال بيع مولدات الطاقة الكهربائية التي تعمل على وقود البنزين والكاز، رواجاً وإقبالاً كبيراً من قبل المواطنين مع حلول فصل الصيف، حتى سارع الكثير إلى استيراد أنواع وأحجام مختلفة من المولدات الكهربائية لبيعها والاستفادة من أرباحها الطائلة التي تدرها على البائعين مع تزايد الإقبال على الشراء.

ويقول عقيل لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) "معاناتنا ستبدأ مع الصيف الحار ولابدّ أن نعد العدة له بعد تراجع ثقتنا بالحكومة العراقية بحل أزمة الكهرباء لأكثر من تسع سنوات.

وتابع أنّ "العراقيين أصبحوا يعتمدون اعتماداً كلياً على المولدات الكهربائية المنزلية، وعلى الرغم من عدم إيفائها بالحاجة الكاملة ولكنها ضرورية للهروب من حر الصيف الذي يجثم على صدورنا أكثر من أربعة أشهر".

بينما تشير المواطنة أم مالك إلى إنّ "معاناة العراقيين تزداد مع حلول الصيف في توفير التيار الكهربائي الذي عجزت الحكومة العراقية عن توفيره، ناهيك عن تزايد الطلب على الوقود (البنزين) لتجهيز المولدات المنزلية، فالمعاناة قائمة حتى بتوفير البدائل".

وأضافت في حديثها لـ (آكانيوز) أنّ "العوائل العراقية الفقيرة لا تستطيع تحمل أجور الوقود والصيانة المستمرة للمولدات المنزلية، وعلى الحكومة العراقية الإسراع في حل أزمة الكهرباء وإنقاذنا من حرارة الصيف". ويؤكّد أحمد مجيد صاحب محال لبيع الأجهزة الكهربائية في مركز مدينة كربلاء، بأنّ "الإقبال على شراء المولدات الصغيرة بدأ يتزايد في هذه الفترة مع حلول فصل الصيف الحار، في ظل انقطاع التيار الكهربائي واعتماد المواطنين على المولدات المنزلية".

ويضيف أنّ "المولدات الكهربائية تصبح بضاعة رائجة في صيف كربلاء، وتدر بالأرباح الجيدة على البائعين الذين جاء الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي (الوطني) في جانبهم وعمل على الترويج لبضائعهم". إلا أنّ المواطن أبو مرتضى أوضح لـ (آكانيوز) أنّ "اختيار بديل عن التيار الكهربائي ليس أمراً صحيحاً، حيث يجب أن تتكفل الحكومة بهذا الأمر، فأين الرفاهية التي تحدثت عنها ونحن لم نستطع حتى الآن تغير حالنا".

وتابع أنّ "المولدات المنزلية بحاجة الوقود والصيانة المستمرة خصوصاً أن البضاعة المعروضة في الأسواق من مناشئ مجهولة ورديئة وتزيد من معاناة المواطن ولا تعينه على انقطاع التيار الكهربائي".

وأكدت الحكومة المحلية في كربلاء على إعادة تجربة الاعتماد على المولدات الأهلية في توفير الطاقة الكهربائية للأحياء السكنية في المحافظة بواقع سبع ساعات في اليوم مقابل تزويد أصحاب المولدات بوقود مجاني.

ولكنّ هذه القرارات الحكومية بحسب الشاب سالم حسن "غير مجدية ويجب البحث عن حلول ناجعة لتخليص المواطن العراقي من أزمة انقطاع التيار الكهربائي وحرارة

مولدة كهرباء أهلية